صندوق النقد الدولي يحث السلطة الفلسطينية والجهات المانحة على إعادة تقييم الأولويات

خلُص خبراء صندوق النقد الدولي منذ عامين إلى أن السلطة الفلسطينية قادرة على تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة المنتظرة من دولة تعمل بكفاءة. واستند هذا التقييم إلى التقدم الهائل الذي أحرزته في بناء مؤسسات المالية العامة والقطاع المالي والسياسة الاقتصادية. ولا يزال هذا التقييم في محله، ولكن على السلطة الفلسطينية ــ والجهات المانحة ــ أن تعيد تقييم الأولويات.

وتتضمن هذه الأولويات تخفيض فاتورة الأجور لإتاحة المجال أمام الاستثمار في التعليم والبنية التحتية العامة ولضمان استمرارية الأوضاع المالية والاقتصادية في المستقبل. وهذا التحول الكبير في تخصيص الموارد العامة ليس أمراً سهلاً وستطلب التعاون والدعم من المجتمع الدولي.

ولا شك أن السلطة الفلسطينية تواجه تحديات جسيمة. فحوالي واحد من كل أربعة فلسطينيين باحثين عن فرصة عمل لا يستطيع العثور عليها. وبلغت البطالة بين الشباب معدلا شديد الارتفاع قدره 37%، كما تباطأ النمو ليصبح أدنى بكثير من المستوى اللازم لتوفير فرص العمل. ويعاني القطاع الخاص قيوداً على الواردات والصادرات وحركة السلع والأشخاص، بالإضافة إلى القيود التي تمنع الحصول على الأراضي والمياه والموارد الأخرى.

ويركز الإنفاق العام تركيزا كبيرا على الأجور ومعاشات التقاعد والتحويلات، بدلا من التوجه إلى الاستثمارات العامة التي تمثل احتياجاً ملحاً. أما معونة المانحين التي تستهدف بناء القدرات الإنتاجية، فتُستخدم بدلا من ذلك في تمويل عجز الموازنة الذي بلغ العام الماضي 1.7 مليار دولار (17% من إجمالي الناتج المحلي) بينما ظلت الفواتير المستحقة دون سداد ــ مما يلحق الضرر بالقطاع الخاص أيضاً. وفضلا على ذلك، يلاحَظ ارتفاع دين البنوك إلى 1.3 مليار دولار. ويؤدي هذا النموذج المالي إلى الإضرار بالاقتصاد، كما أنه غير مُرْضٍ بالنسبة للمانحين، ولا يمثل طريقة قابلة للاستمرار في إدارة الموارد العامة.

ومن المؤكد أن كثيراً من المشكلات الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة ترجع جذورها إلى الصراع الذي دام طويلاً مع إسرائيل، وأن حل هذا الصراع هو الكفيل بإخراج الاقتصاد من وضعه الحرج أكثر من أي حل آخر. وهناك جهود مهمة تُبذل في هذا الاتجاه بقيادة السيد جون كيري، وزير الخارجية الأمريكي، تكملها خطط مكتب ممثل اللجنة الرباعية بهدف تنشيط القطاع الخاص، وكذلك الدعوة للعمل التي أطلقها رجال أعمال إسرائيليون وفلسطينيون تضافرت جهودهم تحت شعار "كسر الجمود".

ويرحب صندوق النقد الدولي بهذه الجهود ويؤمن بضرورة مساندتها. ومع ذلك، فالوقت عامل حاسم، ولا يسعنا الوقوف انتظاراً لانفراج الموقف بينما تتدهور موارد السلطة الفلسطينية ويتعثر اقتصادها. فيجب على كل من المانحين والسلطة الفلسطينية التوصل إلى سبيل لضمان استمرارية الموارد العامة في ظل أي سيناريو.

وتنفق السلطة الفلسطينية 17% من إجمالي الناتج المحلي على أجور موظفيها مقابل 8% من إجمالي الناتج المحلي تنفقها مصر، و5% من إجمالي الناتج المحلي تنفقها الأردن. ويأتي تضخم فاتورة الأجور ومعاشات التقاعد على حساب نفقات أخرى أكثر دعماً للإنتاجية، كما يتسبب في ارتفاع معدلات العجز. وهناك تحسن في تحصيل الإيرادات، لكن ضعف الامتثال الضريبي وسخاء الإعفاءات الضريبية يتسببان في ضياع المزيد من الإيرادات. ومن المؤكد أن القطاع الخاص يعاني، لكن توليد الاستثمارات وتوفير فرص العمل من خلال الحوافز الضريبية أمر مشكوك فيه نظرا لأنها غالباً ما تُمنح في صورة إعفاءات ضريبية طويلة الأجل دون استهداف المستحقين. ومن الممكن تخفيض الإنفاق على الأجور والحد من الحوافز الضريبية، واستخدام بعض المدخرات والإيرادات الإضافية في تخفيض العجز والاستثمار في التعليم والبنية التحتية.

وللمانحين دور حيوي في هذا الصدد أيضاً. فينبغي مراعاة الوضوح في تحديد المعونة المتوقعة، ويُفضَّل أن يتعهد كل المانحين بما سيقدمونه من معونة لعدة سنوات قادمة. فمن شأن هذا أن يعزز الثقة، ويدعم الاستثمار والنمو، ويتيح للسلطة الفلسطينية إجراء التعديلات اللازمة في الموازنة. وبمرور الوقت، ومع انكماش العجز، يمكن أن يحوِّل المانحون المعونة من دعم الموازنة إلى المساعدة في الاستثمار الموجه للتعليم والبنية التحتية وتنمية القطاع الخاص. وإذا سارت الأمور على النحو الأمثل، يمكن أن يعود الوضع إلى ما كان عليه في الفترة 1998–1999، حين كان كل الدعم تقريباً يستخدم في التنمية الاقتصادية وليس في تمويل الموازنة. ويستطيع المانحون المساعدة أيضاً من خلال التعهد بتقديم دعم إضافي كلما تقدمت السلطة الفلسطينية في إصلاح الموازنة.

ولا بديل لتخفيف القيود الإسرائيلية المفروضة على نطاق واسع، حتى يتسنى إزالة القيود التي تكبل القطاع الخاص. ويتعين أن تشمل هذه الجهود كافة قطاعات الاقتصاد، دون ربطها بمشروعات محددة. وفي نفس الوقت، يمكن للمانحين والسلطة الفلسطينية إحراز تقدم بصرف النظر عن القيود القائمة. فمن خلال إعادة توجيه أولويات الموازنة ومعونة المانحين على نحو يربط بين تعهدات الدعم من المانحين وتنفيذ إصلاحات الموازنة وفق إطار متعدد السنوات، يمكن أن يعمل الطرفان معاً لبناء اقتصاد فلسطيني ديناميكي يمتلك موارد عامة قابلة للاستمرار.

كريستوف ديونغالد وأودو كوك

يعمل المؤلفان في صندوق النقد الدولي. كريستوف ديونغالد هو رئيس بعثة الضفة الغربية وغزة، ومقره واشنطن العاصمة، وأودو كوك هو الممثل المقيم، ومقره القدس الشرقية.